سلم تصحيح أسئلة امتحان مقرر الحريات العامة سنة أول للفصل الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤

أجب عن أربعة فقط من الأسئلة التالية: (٢٥ درجة لكل سؤال)

أولاً- تقسم الحقوق والحريات العامة إلى أربع فئات، ما هي هذه الفئات؟ (خمسة أسطر)

الحريات البدنية وهي حق الحياة والسلامة الجسدية والأمن الشخصي والتنقل والمرسلات وحق تكوين الأسرة وحرمة الحياة الخاصة (١٠)

الحريات الفكرية وهي حريات الرأي والتعبير والدين والتعليم والصحافة والمسرح والسينما. (٥)

الحريات الاجتماعية وهي حريات التجمع والتظاهر وتكوين الجمعيات.(٥)

الحريات الاقتصادية وهي حرية التجارة والصناعة والعمل والملكية. (٥)

ثانياً- ماذا تضمن قانون الهابياس كوربس (١٦٧٩) الإنكليزي؟ (ستة أسطر)

يعد من أعظم القوانين العامة لأنه تضمن القواعد الأساسية لحماية الحرية الشخصية من تعسف السلطة القائمة (٥)، قصر مدة التوقيف الاحتياطي إلى أدنى حد ممكن (٥)، بحيث يتوجب على القاضي إخلاء سراح الموقوف كلما كان بإمكانه تقديم كفالة بأن سيمثل أمام العدالة عند الطلب. إجراءاته على آمر السجن أن يعطي السجين نسخة عن أمر التوقيف خلال ست ساعات، فإذا رأى السجين أن أمر توقيفه غير مبرر أو غير شرعي يمكنه تقديم طلب إلى القاضي للنظر في مشروعية الأمر (٥)، ويصدر مذكرة بإحضار السجين أمامه، وليس له أن يرفض النظر بطلب السجين، فإذا وجد أن أمر التوقيف غير مبرر أو مشروع أمر بإطلاق سراح السجين فوراً (٥)، ويحظر إبعاد السجين خارج إنكلترا (٥).

ثالثاً- أكد إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي على الحقوق الطبيعية وتضمن حريات محددة، عدد أهمها.

(خمسة أسطر) ص ٥٨

الحرية الجسدية والأمان الجسدي (٥) وحرية الرأي والاعتقاد وحرية الصحافة والفكر(٥) وحق التملك (٥) ومبدأ المساواة وإلغاء التفرقة المرتبطة بالمولد (الأصل) (٥) والمساواة أمام القانون والعدالة والمساواة أمام النظام الضريبي والمساواة في تولي الوظائف العامة (٥).

رابعاً- إن للظروف الاستثنائية أثر على الحريات العامة، ما هي القواعد التي تحكمه؟ ص١٧٨ و١٧٩

إن مجرد إعلان حالة الطوارئ لا يترتب عليه حتما تعطيل حريات الأفراد (٥) بل يستمر بقاءها إلى ان يصدر تحديد صريح للتصرفات التي يرد عليها التقييد أو الإلغاء بمقتضى قانون الطوارئ (٥).

يجب أن لا تعطل الحريات إلا في الحدود الضرورية التي تسمح للسلطة بموجهة الأخطار فعلاً (٥).

إن قرارات السلطة العسكرية بالحد من الحريات ينبغي أن يكون لها أساس كأن تقوم حالة واقعية (٥) أو قانونية تدعو للتدخل وإلا فقد القرار أساسه القانوني (٥).

خامساً- تتم حماية حقوق الأفراد والمجتمع من سوء استعمال الحرية الصحفية بوسائل مختلفة قضائية وغير قضائية، عدد الوسائل غير القضائية وعدد المسؤولين عن جرائم المطبوعات. ٢٩٦ و٢٩٧ و٣٠٤

الوسائل غير القضائية: حق التصحيح (٥) وحق الرد (٥)

المسؤولون عن جرائم المطبوعات: المدير المسؤول (٥) كاتب المقال كفاعلين أصليين (٥) أما صاحب المطبوعة الصحفية فيكون مسؤول مدنياً بالتضامن عن الحقوق الشخصية ونفقات المحكمة (٥) ولا يترتب عليه مسؤولية جزائية إلا إذا ثبت تدخله الفعلي في الجريمة المرتكبة (٥)

أستاذ المقرر د.باسم عزو